جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد وتسيير بترولي

بعنوان:

أثر العائدات البترولية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2005-2012)

من إعداد الطالبتين:

دردوري سارة

فليون هنية

تحت إشراف الأستاذة:

د. مخلفي أمينة

السنة الجامعية: 2012-2013

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أكرمني وقدرني على إتمام عملي هذا

إلى التي أحبتني بدون مقابل وأغدقت علي بالدعوات الصالحات

" أمي الغالية"

إلى نور عيني وروح قلبي الذي به أحيا "أبي الغالي "

إلى أمي الثانية "خديجة " التي كانت واقفة معي في كل المواقف بالدعوات المستجابة

إلى كل من سعدت بصحبتهم في مشوار الدراسة "خولة، هالة مريم، آسيا، هاجر ..." إلى كل من جمعتني بهم رحلة الحياة وتعلمت منهم الكثير

اهدي ثمرة هذا الجهد.

HANIA

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

"قل هل ننبئكم بالاخسرين أعمالا الذين ظل سعيهم في الحياة الدنيا و هم يحسبون أنهم يحسنون صنعا "

صدق الله العظيم

الحمد لله الذي أكرمني وقدرني على إتمام عملي هذا

إلى التي أحبتني بلا مقابل و أنارت لي الطريق وأرضعتني الحب والحنان، بسمة الحياة وسر الوجود يا من كان دعاؤه سر نجاحي و حنانك بلسم جراحي إلى شمعة تنير ظلمة حياتي "أمي "

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار وعلمني العطاء دون انتظار، إلى من تجرع كأسا فارغا ليهديني قطرة حب إلى من كلت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة، إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم "أبي"

أطال الله في عمرهما

إلى جدتي الغالية أطال الله في عمرها

إلى النفوس البريئة ورياحين حياتي إخوتي وأخواتي خاصة "فراس، ساجد، صبري، عبدو، ونونو ع.البديع، روشان وبثينة وميادة وشهرزاد وبدوية

إلى أخوالي وخالاتي وأعمامي وعماتي

إلى من جمعتني بهم رحلة الحياة: بسمة، حياة، زينب...

إلى من جمعتني بهم رحلة الحياة وتعلمت منهم الكثير..

إلى من تسعهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي

اهدي ثمرة جهدي.

SARA

شكر و عرفان

نتقدم بالشكر الجزيل إلى الذي له الفضل و المنة و كل نجاح وفقنا إليه

إلى الذي علمنا ملا الوجود نوره فما لنا من نور سواه

الحمد الكثير و الشكر الجزيل لله عز و جل

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

ومن بعده يطيب لنا أن نتقدم بالشكر الجزيل إلى الوالدين الكريمين

إلى مؤطرتنا الدكتورة مخلفي أمينة التي شرفتنا بقبولها و متابعتها و توجيهاتها القيمة

بغية إخراج هذا العمل المتواضع إلى حيز الوجود

الأستاذ "السعيد هتهات "الذي بعد فضل الله بفضله لم يبخل علينا و لم يدخر أي جهد نحونا

الجمارك الجزائرية ومديرية الضرائب بورقلة

إلى أساتذة جامعة قاصدي مرباح خاصة أساتذة الاقتصاد البترولي

وفي الأخير نشكر كل من ساعدنا على إتمام هذه المذكرة وقدم لنا العون و مد لنا يد المساعدة

سارة & هنية

ملخص:

يحاول هذا البحث تقديم دراسة على العوائد النفطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري من خلال المؤشرات الاقتصادية المتمثلة في الميزان التجاري، ميزانية الدولة ، الناتج المحلي الإجمالي.

كما تطرقنا إلى مسيرة قطاع المحروقات بالجزائر وهذا من خلال دراسة مراحل تطور هذا القطاع منذ نشأته إلى يومنا الحالي.

ثم حاولنا الوصول إلى معرفة مكانة القطاع البترولي وعائداته في الاقتصاد الوطني من خلال مؤشراته.

و في الختام يستخلص من البحث عددا من الاستنتاجات ثم يقترح على ضوئها جملة من الاقتراحات تتعلق أساسا بتحديد إستراتيجية بعيدة المدى من اجل تنمية مصادر الطاقة البديلة النظيفة و التوجه نحو تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات وتنويع الإيرادات الاقتصادية وإعادة النظر في سياستها البترولية ومما تحمله من انعكاسات سلبية وايجابية على الجزائر.

Résumé :

Essaie cette recherche afin de fournir une étude sur les revenus du pétrole et son impact l'économie algérienne a travers les indicateurs économique de la balance commerciale ، le budget de l'Etat ،le produit intérieur brut (PIB) .comme nous avons essayé de répondre à travers l' étude de l 'évolution de celle-ci depuis sa création sa nos jours.

Ensuit، nous avons essayé d'apprendre à connaitre l'état, du secteur du pétrole et ses revenus dans l'économie.

En conclusion attire Trouver un certain nombre de conclusions et de proposer à la lumière un certain nombre de propositions ont trait essentiellement à déterminer la stratégie à long terme pour le développement des sources d'énergie alternatives, propres et d'orientation vers la promotion des exportations hors secteur des hydrocarbures, et la diversification des revenus économiques et reconsidérer sa politique et le développement du pétrole et la consommation aussi bien, il est devenu Il est nécessaire d'adopter un point de vue équilibré sur les effets de la richesse pétrolière, et leurs conséquences négatives et positives sur l'Algérie.

قائمة المحتويات

الفهرس	الصفحة
الإهداء	
الشكر	
ملخصالبحث	
قائمةالمحتويات	
قائمةالجداول	
قائمةالأشكال	
المقدمة	
الفصل الأول : تنامي قطاع المحروقات في الجزائر	1
مقدمة الفصل	2
المبحث الأول :التطور التاريخي لقطاع المحروقات في الجزائر	3
المطلب1: نشأة قطاع المحروقات في الجزائر إلى غاية فترة 1971	4
المطلب2: تطور قطاع المحروقات فترة 1971 إلى 2004	4
المطلب3: تطور قطاع المحروقات فترة 2005 إلى 2011	5
المبحث الثاني : مؤشرات الاقتصاد الوطني الجزائري	7
المطلب1: مؤشر الصادرات	7
المطاب2: مؤشر الجباية البترولية	10
خلاصةالفصل الأول	14
الفصل الثاني : أهمية القطاع البترولي في الاقتصاد الوطني	
المبحث الأول: تطور الصادرات و العوائد البترولية الجزائرية فترة 2000-2011	16
لمطلب1: تطور صادرات الثروة النفطية و مشتقاتها	16
المطلب2: تطور صادرات الغاز الطبيعي	21
المطلب3: العوائد البترولية في الجزائر 2000-2011	22
المبحث الثاني: أثر العائدات البترولية على الاقتصاد الوطني فترة 2005-2011	24
المطلب1: أثر العائدات النفطية على الميزان التجاري	24
المطلب2: أثر العائدات النفطية على الناتج المحلي الإجمالي	26

المطلب3: أثر العائدات النفطية على ميزانية الدولة	28
خلاصة الفصل الثاني	30
الخاتمة	32
قائمة المراجع	35
الملاحق	37

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	منحنى مؤشر انتاج النفط الخام و الغاز الطبيعي في الجزائر(الى غاية 2020)	03
(2-1)	تطور إيرادات الجباية البترولية من سنة 2000 إلى غاية سنة 2010	12
(1-2)	منحنى تطور صادرات الجزائر من النفط الخام في فترة(2000-2011)	18
(3-2)	منحنى تطور صادرات الجزائر من المشتقات النفطية فترة (2000-2011)	20
(4-2)	منحنى تطور صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي خلال الفترة(2000-2011)	21
(5-2)	تطور مداخيل الجزائر البترولية في الفترة 2000-2011	23
(6-2)	منحنى تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة(2005-2011)	25
(7-2)	منحنى تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة(2005-2011)	36

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	تطور إيرادات الجبائية البترولية من سنة 2000 إلى غاية سنة 2010	11
(2-2)	تطور صادرات البترول الخام بالجزائر خلال الفترة (2000-2011)	17
(3-2)	تطور صادرات المشتقات النفطية في الفترة(2000-2011)	19
(4-2)	تطور صادرات الغاز الطبيعي بالجزائر في الفترة(2000-2011)	21
(5-2)	تقديرات مداخيل الجزائر من صادرات البترول ما بين 2000 -2011	22
(6-2)	تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2005-2011)	24
(7-2)	تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة(2005-2011)	25
(8-2)	مساهمة القطاع النفطي في الناتج الداخلي الاجمالي خلال الفترة 2005-2011	27
(9-2)	مساهمة الايرادات النفطية في ميزانية الدولة خلال الفترة(2005-2011)	28
(10-2)	أثر الجباية النفطية على النفقات العامة للدولة خلال الفترة(2005-2011)	29

المقدمة

المقدمة

يعتبر البترول من أهم الموارد الموجودة على باطن الأرض، وإن الحديث على البترول ليس بجديد حيث اهتم العديد من الاقتصاديين بهذا الجانب نظرا لأهمية هذه المادة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وكذا على المستوى العالمي ومكانته في اقتصاديات الدول المصدر له، وعلى المستوى الوطني فقد اعتمدت الدولة الجزائرية على ثروة النفط منذ الاستقلال حيث أصبح منذ ذلك الوقت الثروة الأساسية والدعامة الأولى لاقتصاد الوطني الجزائري وخاصة في فترة السبعينيات وبداية الثمانينيات وذلك باستخدام الفوائض المالية المتراكمة في تحقيق التنمية و أهدافها وفي ظل التوجهات السياسية والاقتصادية في تلك الفترة إلا أن تحولات الاقتصادية العالمية وتحديات وذلك من خلال الازمة الاقتصادية والاجتماعية التي مست الجزائر بسبب تراجع أسعار وانتاج النفط في منتصف الثمانينيات مما أدى بالدولة الجزائرية باتخاذ اجراءات وقرارات في المجال الاقتصادي وتمثلت تلك القرارات في أنها اسلوب مركزية القرار والتوجه نحو الخوصصة وفتح الاقتصاد الوطني

إلا أن التحولات الاقتصادية الدولية فرضت على الجزائر تغيير موقفها كغيرها من الدول وذلك لتعاطي الايجابي مع هذه التحولات وبات من الواضح أن الجزائر أصبحت تسعى للاستفادة من الفرص التكنولوجية والخبرات الدولية التي توفرها الشركات العالمية، وتتمحور إشكالية البحث في السؤال التالي:

ما أثر العوائد البترولية على تطور الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2005-2012؟

وتتحلى الأسئلة الفرعية لهذه الاشكالية فيما يلي:

ما موقع البترول من صادرات الجزائر؟

ما أهمية العوائد النفطية في تكوين ميزانية الدولة؟

وللإجابة على هذه التساؤلات نحتاج لوضع الفرضيات التالية:

- يعد البترول سلعة استراتيجية ومصدر رئيسي لتمويل مشاريع التنمية الوطنية؛
- الاقتصاد الجزائري له اعتماد مطلق على المحروقات إذ أنه حوالي ثلثي الإنتاج المحلي والدخل القومي مصدرهما إنتاج المحروقات ، والثلث الأخير في معظمه هو دخل غير مباشر للمحروقات إضافة لكون

أكثر من 60% من الإيرادات المحلية للميزانية العامة مصدرها الأرباح التي تجنيها الحكومة من صادرات البترول والغاز؛

- تتميز التجارة الخارجية للجزائر بالاعتماد على قطاع المحروقات الذي يمثل أكثر من 5 ,97% من الصادرات الجزائرية والذي يعتبر المورد الأساسي للعملة الصعبة؛

ونظرا لأهمية هذه الدراسة ارتأينا أن ندرس أثر العائدات البترولية على الاقتصاد الجزائري في الفترة 2005-2012.

و الاجابة على الفرضيات المطروحة تقتضي المنهجية التالية:

مبررات اختيار الموضوع:

إن أسعار البترول هامة في الاقتصاد الدولي لما تدره من أرباح و عوائد مالية ضخمة للدول المنتجة والمصدرة للنفط، و التسابق الشديد بين القوى العظمى للتحكم في أسعار النفط معروف مما سبب صراعات سياسية في العالم، و بما ان القطاع البترولي في الجزائر هو العمود الفقري للإقتصاد الجزائري وعوائد هذا القطاع من اهم مصادر تمويل مشاريع التنمية التي تعود على المستوى المعيشي للأفراد ومركز الجزائر كدولة ضمن الدول المتحضرة عالميا.

قطاع المحروقات يحتل مكانة خاصة في الاقتصاد الجزائري ومهم في عملية التنمية

أهداف الدراسة: يمكن تلخيصها فيما يلي:

- تهدف هذه الدراسة الى إظهار مدى هشاشة الاقتصاد الجزائري أمام التغيرات الدولية في أسعار النفط؛
- إبراز كيف تؤثر عائدات القطاع البترولي على مؤشرات الاقتصاد الوطني.

صعوبات البحث:نظرا لتوسعمجال دراستنا هذه واجهتنا صعوبات لإعداد هذه الدراسة، نذكر منها:

- ندرة المصادر و المراجع الحديثة وصعوبة الحصول عليها؛
- صعوبة الحصول على الاحصاءات الحديثة الخاصة بالقطاع موضوع الدراسة؛
- تضارب بعض الاحصاءات باختلاف مصادرها.

المنهج و الادوات المستخدمة في البحث:

لمعالجة موضوع الدراسة، سنعتمد على المناهج المستعملة في البحوث العلمية المعروفة، حيث اعتمدنا على المنهج الوصفي في البداية في تطرقنا لتطور قطاع المحروقات الجزائري، أما باقي الأجزاء فاستعملنا المنهج التحليلي

الأدوات المستعملة في البحث:

الاحصاءات والتقارير المتعلقة بموضوع الدراسة والتي تم الحصول عليها من مختلف المنظمات:

- التقارير السنوية للأمين العام لمنظمة الاوبك؛
- التقارير الخاصة بالمركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصائيات؛
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ؛
- أدوات التحليل الاقتصادي الكلي، كميزان المدفوعات، الصادرات، الواردات، الناتج المحلي الاجمالي،...الخ؛
- تقارير المديرية العامة للجمارك.

حدود الدراسة:

الحدود الموضعية: تتمثل في دراسة آثار العائدات البترولية على الاقتصاد الوطني

الحدود الزمنية: ارتأينا اختيار الفترة من 2005 الى 2012

أقسام البحث: تم تقسيمه الى فصلين:

في الفصل الأول تطرقنا الى تنامي قطاع المحروقات في الجزائر وتناولنا في المبحث الأول التطور التاريخي لقطاع النفط في الجزائر، أما في المبحث الثاني فقد ارتأينا توضيح مؤشرات الاقتصاد الوطني المتمثلة في الصادرات و الجباية البترولية.

الفصل الثاني يتناول أهمية القطاع البترولي في الاقتصاد الوطني و الذي قسمناه الى مبحثين بحيث تناولنا في المبحث الأول تطور الصادرات و العوائد البترولية خلال الفترة(2000-2011)، و في المبحث الأخير قمنا

بدراسة أثر العائدات البترولية على الاقتصاد الجزائري من خلال مؤشرات وهي: الميزان التجاري، الناتج المحلي الاجمالي، وميزانية الدولة.

الفصل الأول

في هذا الفصل تطرقنا إلى مراحل التطور التاريخي الذي مر به قطاع المحروقات في الجزائر منذ بدايته وعبر مختلف السنوات إلى غاية سنة2012

المبحث الأول: التطور التاريخي لقطاع المحروقات في الجزائر

المطلب1: نشأة قطاع المحروقات في الجزائر إلى غاية فترة 1971:

يشكل قطاع المحروقات ركنا هاما في الاقتصاد الجزائري، بحيث ينتج أكثر من 1/3 من الثروة الوطنية ويزود الجزائر بـ 2/3 من موارده الميزانية للدولة.[1]

يعود اكتشاف البترول بالجزائر إلى سنة 1956 عندما بلغ مسامع الإدارة الاستعمارية أن شخصا في الصحراء حفر بئرا، وصعد منه مادة ورائحة كريهة مختلف اللون، فقامت السلطات الفرنسية بإحاطة مكان البئر بسياج، مما اضطر الشخص إلى المغادرة، وهذه الرواية أعطتها أصل لأكبر ثروة تزخر بها الجزائر بصفة عامة وحاسي مسعود بصفة خاصة.[2] وبهذا سنة1956 هي السنة التي يؤرخ بها لبداية عهد البترول في الجزائر.

بالرغم من استقلال الجزائر سنة 1962، إلا أنها بقيت في تبعية اقتصادية خارجية لفرنسا، حيث كانت هذه الأخيرة تسيطر على الصحراء الجزائرية، نعني بذلك أن الحقول البترولية كانت مشغلة من طرف الشركات الأجنبية ، حيث كانت هذه الشركات العامة في صناعة البترول الجزائري تخضع لأحكام تعديل قانون التعدين الفرنسي، والذي لم تكن أحكامه تتضمن تسهيلات كافية في ميدان الاستكشاف البترولي.

لكن بعد الاستقلال أول ما قامت به الحكومة الجزائرية من أجل تحقيق السيطرة هو إنشاء للشركة وطنية لنقل وتسويق المحروقات "سوناطراك" في 1963/12/31، والتي ساعدت على تشجيع قطاع المحروقات.

أما سنة1968، قامت الجزائر بتأميم جميع الشركات البتروكيماوية، إضافة إلى تأميم القطاعات الأخرى، مما أعطى دفعا قويا لتأميم قطاع المحروقات، خاصة بانضمامها في 1968/06/22 إلى منظمة الأقطار المصدرة

[1]- عبد اللطيف بن اشنهو، الجزائر اليوم بلد ناجح 2004، بدون طبعة، ص 14.نقلا عن مذكرة نصر الدين شتيوي، يعقوب ياسين" **أثر تغيراتأسعار البترول على الاقتصاد الوطني**" 2011-2012

[2]- مذكرة ليساس تحديات سوناطراك في السوق النفطية، اعداد امحمد نسرين, تحت اشراف بن شعيب,2004-2005 ، ص 38.نقلا عن مذكرة نصر الدين شتيوي,"**آثر تغيرات اسعار البترول على الاقتصاد الوطني**"2011_2012

للبترول ، وفي 24 فبراير 1971، تم الإعلان عن تأميم المحروقات من طرف الرئيس الجزائري الراحل "هواري بومدين"[1]

الشكل 01-01:منحنى مؤشر انتاج النفط الخام و الغاز الطبيعي في الجزائر(الى غاية 2020)

الوحدة :الف برميل/يوميا

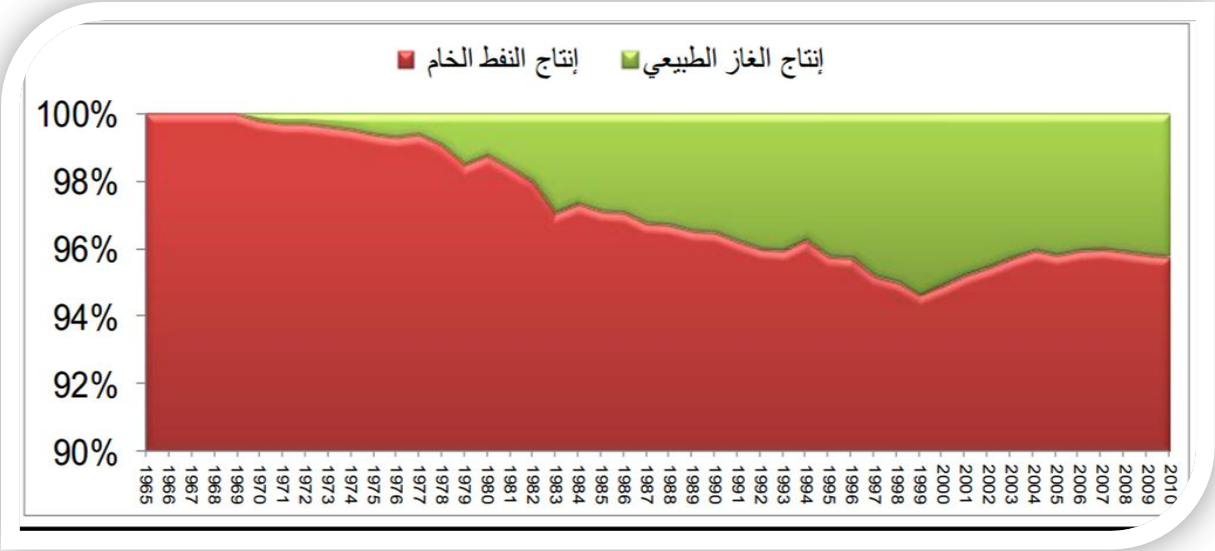

المصدر :احصائيات تقارير bp من سنة 1980 إلى سنة 2011 نقلا عن اطروحة دكتوراه الاستاذة مخلفي امينة **"اثر تطور انظمة استغلال النفط على الصادرات"** ، ص333

من خلال الشكل السابق نستنتج هذه الملاحظات بحسب الفترات التالية:

نسجل تزايد تطور انتاج النفط منذ اولى اكتشافات النفط التجاري في الجزائر إلى غاية سنة 1971 والراجعة اساسا إلى زيادة تطور العقود المبرمة , وكذا إلى زيادة الابار المنقبةوالاكتشافات المحصلة , وهذه الزيادات [2]

[1] نصر الدين شتيوي، ياسين يعقوب مذكرة ليسانس " **أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد الوطني من1990الى 2011**" جامعة ورقلة 2011-2012، ص15

[2] أمينة مخلفي، مذكرة دكتوراه " أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات دراسة حالة الجزائر" 2011-2012 ص333، بتصرف

هي نتيجة تطور المنظومة القانونية لنظام استغلال النفط خاصة والمحروقات عامة ,التي تمت تحت سيطرة نظام القانون الصحراوي للنفط.كما سجل انتاج النفط في الجزائر ارتفاعا متواصلا ,خاصة بعد تمكن سوناطراك في نشاطالبحث والاستغلال سنة 1965 وقد بلغ هذا الانتاج 22 مليون برميل معادل للنفط سنة 1970 إلى حوالي 50 مليون برميل معادل للنفط.[1]

تغيرت منظومة استغلال النفط في الجزائر بعد تأميم المحروقات و تبني نظام عقود المشاركة عقود الخدمات. وقد عملت هذه المتغيرات الجديدة سلبا على كمية انتاج النفط

المطلب 2: تطور قطاع المحروقات في الفترة 1971-2004:

تنطلق هذه الفترة مع بداية تنفيذ المخطط الرباعي (1970-1973) حيث تميزت بثروة تنموية حاسمة في قطاع الغاز . أما سنة 1973 فشهدت اندلاع الحرب العربية الإسرائيلية مما دفع بالأوبك إلى تخفيض تدريجي لإنتاجها البترولي، والذي أدى إلى زيادات كبيرة في أسعار البترول الخام كما أن هذه الفترة تميزت بارتفاع العوائد لقطاع المحروقات نظرا لارتفاع الأسعار. الشيء الذي أدى إلى الحصول على إيرادات وفوائد هامة كانت تعتبر الحل الأمثل لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية المعتمدة على الصناعات الثقيلة، وهذا ما أكسب هذا القطاع أهمية كبرى في تحديد استراتيجية التنمية في الجزائر،أمافترة 1986-1989 فقد شهدت أحداث اقتصادية صعبة، المتمثلة في الصدمة البترولية الأولى التي كان لها الأثر السلبي على الاقتصاد

أما في سنة 1991، فقد ميز قطاع المحروقات إدخال عدة تعديلات على قانون الاستغلال وإنتاج المحروقات في 1991/12/04 وهذه التعديلات نلخصها في النقاط التالية:

- تسهيلات فيما يخص عقود تقاسم الانتاج partage de production.
- تشجيع التنقيب.
- توسيع ميدان تدخل الاستثمارات الأجنبية.
- تسهيلات فيما يخص منهجية إبرام العقود.

[1] أمينة مخلفي، مذكرة دكتوراه " أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات دراسة حالة الجزائر" 2011-2012، ص334

شهدت بداية القرن الواحد والعشرين الى اليوم من سنة 2012 تكثيف في نشاطات قطاع المحروقات وذلك في مختلف الميادين (البحث، التنقيب، انتقال المحروقات) إلى جانب إبرام العديد من الاتفاقيات وإنجاز المشاريع، إلى جانب ارتفاع العوائد البترولية نتيجة الارتفاع المتزايد للأسعار مما مكن من تسديد وتخفيض المديونية.[1]

المطلب 3: تطور قطاع المحروقات فترة 2005– 2012:

عرفقطاعالمحروقاتفيالسنواتالأخيرة(2005-2012)تحسناملحوظامنحيثالفعالية،إذأنهيتكيفتدريجيامعالمشهدالعالميالطاقوي،حيث سجلت أسعار النفط ابتداء من سنة 2004الى غاية النصف الثاني من سنة 2008 ارتفاع مستمر حيث ساهم في هذا الارتفاع اسباب اقتصادية وجيوسياسية و مضاربة يمكن تجزئتها إلى مرحلتين، الاولى من 2005_2007 و الثانية 2008_2011 و خلال المع الطلب العالمي رحلة الاولى تسببت في ارتفاع الأسعار وبدرجة كبيرة ارتفع على النفط عندما تجاوز الاستهلاك العالمي 80 برميل يوميا سنة 2008 وقد انعكست هذه الفواض ايجابا على المؤشرات حيث يساهم قطاع المحروقات بنسبة تفوق 97 % من اجمالي صادراتها ، فبالإضافة إلى ارتفاع سعر النفط الجزائري خليط الصحراء Saharann .b الذي يعتبر ثاني اغلى نفط ضمن سلة الأوبك اين انتقل سعر النفط الجزائري من 54.64 دولار للبرميل سنة 2005 إلى 74.66 دولار للبرميل سنة 2007 ارتفعت كذلك من رفع حصتها من صادرات الخام وكنتيجة لهذا الارتفاع سجلت مختلف الموازين فوائض قياسية ،حيث بلغ رصيد الميزان التجاري سنة 2005 ما قيمته 25.6 مليار دولار سنة 2007 كما تمت الارصدة الخارجية الجاري بنسبة تفوق 60% خلال الفترة 2005_2007 إلى جانب تعاظم احتياطات الصرف التي انتقلت من 70.9 مليار دولار نهاية 2006 و 4000 مليار دولار نهاية 2008 _2009 إلى التوالي كما سجلت الميزانية فوائض برزت من خلال التطور التاريخي لصندوق ضبط الموارد التي تجاوزت 30000 مليار دينار سنة 2008.

ساهم ارتفاع اسعار النفط في تعظيم فوائض العملة الصعبة ، هذا من خلال اتخاذ مجموعة من الاجراءات لدعم الاقتصاد الوطني ،كذلك تم اعتماد سياسة توسعية في الانفاق شملت مجالات عديدة من اهم هده الاجراءات التي تبنتها الحكومة ما يلي :

_اعادة النظر في قانون المحروقات من خلال القانون 07/05 المتعلق بالمحروقات الذي اعيد تعديله بأمر رئاسي سنة 2006 بحيث وافق البرلمان على قانون جزائري يعزز سيطرة شركة سوناطراكعلى عقود الطاقة و الذي بموجبه

[1] WWW.ENTV.DZ

تحتفظ الشركة الحكومية بنسبة لا تقل من 51 % من حصة التنقيب و التشغيل و التكرير مقابل حصص الشركات الاجنبية .

_تخفيض الجزائر من حجم مديونيتها الخارجية التي شكلت عبئ كبير على الاقتصاد الوطني بحيث تم تسديد ما قيمته117.9 مليار دولار على مدار 20 سنة وبعده الخطوة خفضت الجزائر من اجمالي ديونها الخارجية المتوسطة و الطويلة التي تراجعت إلى 5 مليار دولار سنة 2007 من الناتج الداخلي الخام مقابل 25,2 سنة 2010 إلى جانب ذلك ابرمت الحكومة,اتفاقات اخرى مع نادي لندن 2006 لتسديد ما قيمته 800 مليار دولار تجاه البنوك الخاصة.

-رفع السعر المرجعي من 19 إلى 37 دولار ابتداء من قانون المالية التكميلي لسنة 2008 وهو ما سمح لإيرادات الميزانية العمومية بالارتفاع إلى ما يقارب 13 % موزع ب 345,2 مليار دينار للنفقات بالنسبة الميزانية التمويل، بلغت الزيادة 190 مليار دينار.

كما تم تبني سياسة تجلت في مظاهر عديدة ابرزها :

-توفير فرص عمل جديدة في الوظيف العمومي .

-تغطية نفقات زيادة الاجور.

المبحث الثاني: مؤشرات الاقتصاد الوطني الجزائري

المطلب الأول: مؤشر الصادرات:

بعد بروز نتائج سيئة لبعض السياسات التي كانت منتهجة في بعض الدول النامية خلال حقبة الثمانينات والتسعينات، ويتعلق الأمر بسياسة إحلال الواردات وسياسة الإقراض الخارجي، حيث أدت إلى تفاقم العجز في الميزان التجاري وزيادة حجم المديونية الخارجية وتزايد أعبائها وبالتالي ضعفا لقدرة على الإستراد وتعثر جهود التنمية، لأجل هذا يصبح قيام اقتصاد تصديري غير تقليدي من المهام الأولى لأجهزة التخطيط ورسم السياسات لكونه في الأساس عملية تنموية طويلة الأجل.[1]

حيث تعد تنمية الصادرات أحد ركائزها لأساسية، والجزائر كبقية الدول النامية تحاول تجاوز الأحادية في التصدير من خلال طرح جملة من الحوافز تصب جلها في تحفيز المؤسسات الوطنية نحو اختراق الأسواق الدولية حيث نستعرض فيما يلي هيكل حوافز التصدير ومشاكل التصدير في الجزائر.

الفرع 1: هيكل حوافز التصدير في الجزائر:

إن الجزائر بحكم أنها من الدول المصدرة للنفط تتأثر بتقلبات الأسعار، وهذا ما انعكس سلبا على مداخيل البلد، وانفجار مشكلة المديونية مع بداية التسعينات، وبالتالي تعطل حركية الاقتصاد الوطني ككل ولأجل معالجة ذلك قامت السلطات العمومية مع نهاية الثمانينات، برسم إستراتيجية شاملة لتنمية الصادرات خارج المحروقات تستهدف الوصول بالصادرات الوطنية خارج النفط في آفاق 2000 إلى2 مليار دولار، من خلال تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصوصا والمؤسسات الوطنية ككل، بما يجعلها قادرة على اقتحام الأسواق الدولية، حيث بدأ طرح عدد من الإجراءات بمراحل تصب جلها في بناء اقتصاد خارج النفط.

1-سياسة سعر الصرف : قامت السلطات الاقتصادية، العمومية بتخفيض سعر صرف العملة الوطنية في أبريل 1994 مما يؤدي إلى زيادة الطلب الخارجي على الإنتاج الوطني من السلع والخدمات القابلة للتصدير بافتراض وجود مرونة طلب سعرية.

2-تأمين وضمان الصادرات :فبعد ما كانت تتمعن طريق شركات تأمين غير متخصصة)الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين، والشركة الجزائرية للتأمينات الشاملة،تم إنشاء نظام جديد لتأمين وضمان الصادرات مع بداية 1996 تديره، (CAGEX)الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات حيث يتم بموجب هذا النظام تأمين الشركات المصدرة من الأخطار التجارية وغير التجارية وأخطار الكوارث الطبيعية، إضافة للمشاركة في المعارض الدولية واستكشاف أسواق جديدة.

[1] وصاف سعيدي ، مقالة**"تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع و التحديات"** جامعة ورقلة ص1

3-تمويل الصادرات ويتم من خلال:

-تقديم قروض للمؤسسات الراغبة في التصدير سواء لاستيراد المواد الأولية الداخلة في المنتجات المعدة للتصدير، أو أثناء العملية التصديرية، أو بإنشاء الشباك الوحيد على مستوى لبنوك لتسهيل العمليات المالية للمصدرين.

-تم إنشاء الصندوق الخاص بتنمية الصادرات بمقتضى قانون المالية لسنة (1996،يقوم (،(FSPE)

الفرع2 :مشاكل التصدير في الجزائر:

إن التأكيد على الطابع الاستراتيجي الذي تمثلها لصادرات خارج المحروقات بالنسبة للاقتصاد الجزائري يهدف أساسا إلى إظهار ثقل وعبء الصادرات خارج المحروقات ومدى تأثيرها على التبادل الخارجي للجزائر وإعاقتها له . فالمرحلة الطويلة من الاستقرار التي ميزت هذا القطاع، رغم حيويته في اقتصاديات كل بلد، أدى إلى الاعتقاد بأن الفشل قدر محتوم تم الاستسلام له، هذا ما ظهر من خلال سلوك وتصرفات الأعوان الاقتصاديين، مما أدى بالاقتصاد الجزائري إلى تسجيل نتائج ضعيفة جدا في مجال التصدير.[1]

1-المشاكل على المستوى الجزئي: وتتمثل مشاكل التصدير في الجزائر على المستوى الجزئي في النقاط التالية:

-غياب سياسة محددة الأهداف وواضحة ومعلنة ومعروفة من طرف كل الدوائر والمستويات والمصالح والأفراد تطبيق عشوائي وغير منتظم لإجراءات العمل المنصوص عليها في نظام الجودة، بالإضافة إلى غياب نظام قادر على القياس المبني على الأساليب الإحصائية لتحديد الاختلاف و.عد مال أخذ بأسلوب نظام الجودة في مجال تحديد وتصميم المنتجات كذلك عد متوافر نظام للمعلومات يتضمن كافة البيانات والإحصائيات التي تربط بالعملية الإنتاجية وموقع السلعة في السوق ثم غياب التحفيز المادي والمعنوي داخل المؤسسة الذي قضى على كل فرص الإبداع والابتكار كأسلوب عملي يمكن المؤسسة الجزائرية من تحضير المنتوج الذي يتلاءم ومتطلبات الوضع الحالي؛ هياكل تنظيمية ميكانيكية لا تستجيب للتغيرات الحالية التي تحدث خارج حدود المؤسسة) البيئة الخارجية (منها تحرير المتبادلات التجارية، التطور التكنولوجي والإعلام والاتصال أدى إلى ضعف صناعة المؤسسات الجزائرية على مواجهة الهزات القوية التي تمارسها المؤسسات الاقتصادية العالمية بمباركة وبدعم من منظمات شبيهة بالمنظمة العالمية للتجارة.

-كل هذه التراكمات السلبية مجتمعة أدت إلى تقليص القدرة التنافسية لدى بعض المؤسسات الجزائرية بشكل وثيق بتدني جودة منتجاتها، والشاهد على هذا تضاعف نسبة الواردات الأجنبية إلى الجزائر تدريجيا فيم قابل نقص كمية الصادرات الجزائرية، بالإضافة إلى ما سبق، هنا كمواطن ضعف كثيرة أخرى تشرح اختلال المؤسسة الجزائرية) العمومية والخاصة في مجال التصدير، وتتمثل في انعدام الهياكل التي تتكفل بوظيفة التصدير داخل المؤسسة.

يلاحظ غياب كلي في بعض المؤسسات هياكل تتكفل بوظيفة التصدير) التسويق الدولي، المصلحة القانونية المختصة تمتد جذور ضعف هذه الوظيفة إلى ضعف مصالح البيع في السوق الوطنية ، وهذا ما يفسر لنا ما كان

[1] نفس المرجع السابق ص2

عليه الوضع في السابق، حيث كان الطلب أكبر من العرض) اقتصاد الندرة مما أدى إلى غياب ضرورة تطوير مصالح بيع فعالة أو بالأحرى اهتمام بوضع مصلحة للتسويق تعمل على دراسة السوق وسلوك المستهلك وكذا وضع حيز التنفيذ سياسة لمنتج وسياسة للسعر وسياسة للتوزيع وكذا استعمال تقنيات الاتصال التجاري والتي أصبحت ضرورة في الوقت الحاضر.

-انعدام قنوات التوزيع ذات الطابع الخصوصي والخدمات ما بعد البيع :حيث كان هنا كغياب شبه كلي لقنوات التوزيع خاصة ترتكز على الجانب التصديري،كما تسجل انعدام خدمات ما بعد البيع .وعليه فالصادرات من منتجات الاستهلاك الجاري أو السلع الصناعية لا يمكن تحقيقها دون وضع حيز التنفيذ، مصلحة لخدمات ما بعد البيع تقدم من قبل المؤسسة المصدرة أو من خارج المؤسسة.

إن الخدمة ما بعد البيع يمكن أن تكون منظمة بطريقة فعالة أو غير فعالة، وذلك يتوقف على درجة وجود أو عدم وجود ضعف وقوة المنافسة التي تسود السوق الوطنية.

2-المشاكل المرتبطة بالمحيط الاقتصادي:

-غياب استراتيجية محددة المعالم للتصدير أو على الأقل تغطية الحاجيات المحلية والذي يفترض أنها جزء ضروري لتنمية وتوزيع الصادرات وتحقيق تنافسية، تعطي الاعتبار للجانب الاقتصادي والاجتماعي والتشابك والتداخل الحاصل بين الأسواق الوطنية والأجنبية.

-غياب ثقافة التصدير لدى المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين وميلهم لممارسة عملية الاستيراد بسبب ارتفاع نسبة الربح والتقليل من المخاطر الناجمة عن التصدير.

-انعدام الخبرة لدى المصدرين الجزائريين والتي تحول دون تموقعهم في الأسواق الأجنبية لمدة أطول هذه الوضعية تجلت من خلال الانعكاسات والتأثيرات السلبية من جراء تحرير التبادلات التجارية للنظام الإنتاجي الوطني.

-سوء استخدام التكنولوجيا حال دون تقديم منتجات مطابقة للمواصفات الدولية سواء من حيث التصميم، تغليف. بالإضافة إلى غياب الإبداع والابتكار التقني والتكنولوجي سبب ضعف ميزانية البحث والتطوير وأنماط الإدارة المتسلطة

-عدم توافق المنتجات الوطنية الموجهة للتصدير مع المعايير الدولية من حيث الجودة والنظافة، ولم ترقى لدرجة تصديره الا من حيث الكمية ولا من حيث الجودة وارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب تدهور قيمة العملة الوطنية والتضخم والتذبذبات النقدية العالمية من جهة، وعدم تحقيق فائض إنتاجي بشكل منتظم من جهة أخرى . والتقدير المعد من طرف وزارة التجارة الخاص بجودة ونظافة المنتجات يثير الوضعية القلقة في هذا المجال والذي تطلب معالجة هذه الظاهرة بصورة مستعجلة حتى لا تنعكس سلبا على صحة المستهلك.

إن نجاح سياسة تشجيع الصادرات في الجزائر، يقتضي رفع الكفاءة الاقتصادية بخلق مزيد من مناخ التنافس بين المؤسسات الاقتصادية داخل البلد على اعتبار أن السوق المحلي الآن أصبح سوقا منفتحا على العالم، واقامة تحالفات فيما بين المؤسسات، فالجزائر تمتلك ميزة نسبية في قطاعات هامة.[1]

المطلب الثاني: مؤشر الجباية البترولية:

تتعدد الأنظمة الجبائية البترولية بتعدد البلدان، ووفقا للسياسات الطاقوية المطبقة في كل بلد، إلا أنه يمكن تعريف الجباية البترولية عامة على النحو التالي: مجموع الضرائب والرسوم التي تفرضها الدولة في مختلف مراحل الصناعة النفطية على المستثمرين في النشاطات البترولية حيث تدفع على أساس أنها مقابل الترخيص والسماح لهم من قبل الدولة لاستغلال باطن الأرض التي هي ملك للدولة.

لقد شهدت إيرادات الجباية البترولية خلال السنوات الماضية تسجيل أرقام وقيم معتبرة مكنتها من احتلال موقع هام لها في إيرادات الميزانية العامة للدولة الجزائرية ،ومن خلال دراستنا هذه سنسقط الضوء الأخضر على تطور هذه الإيرادات ونحاول تحليل هذه المعطيات ،والخروج بفكرة عن مدى تأثير وتعلق مداخيل الجباية البترولية بالاقتصاد الوطني .

[1] نفس المرجع السابق ص8

جدول رقم (1–1) تطور إيرادات الجبائية البترولية من سنة 2000 إلى غاية سنة 2010

الوحدة: 10^6 دج

السنوات	إيرادات الجباية البترولية	مجموع الإيرادات العامة	نسبة الجباية إلى الإيرادات العامة
2000	1173200	1578100	%74.34
2001	956400	1505500	%63.52
2002	1007900	1603200	%62.86
2003	1350000	1974500	%68.37
2004	1570700	2229900	%70.43
2005	916000	1667920	%54.91
2006	973000	1802616	%53.97
2007	970200	1924000	%50.42
2008	1628500	2786600	%58.44
2009	1835500	3081500	%59.56
2010	1472400	2992400	%49.20
نسبة الجباية البترولية إلى الإيرادات الكلية للميزانية العامة لهذه السنوات			%60.54

المصدر : مجلات الصادرة عن **الديوان الوطني للإحصاء** . الأعداد 33 – 36 – 38 . السنوات 2005

الشكل (1-2)يوضح تطور إيرادات الجباية البترولية من سنة 2000 إلى غاية سنة 2010

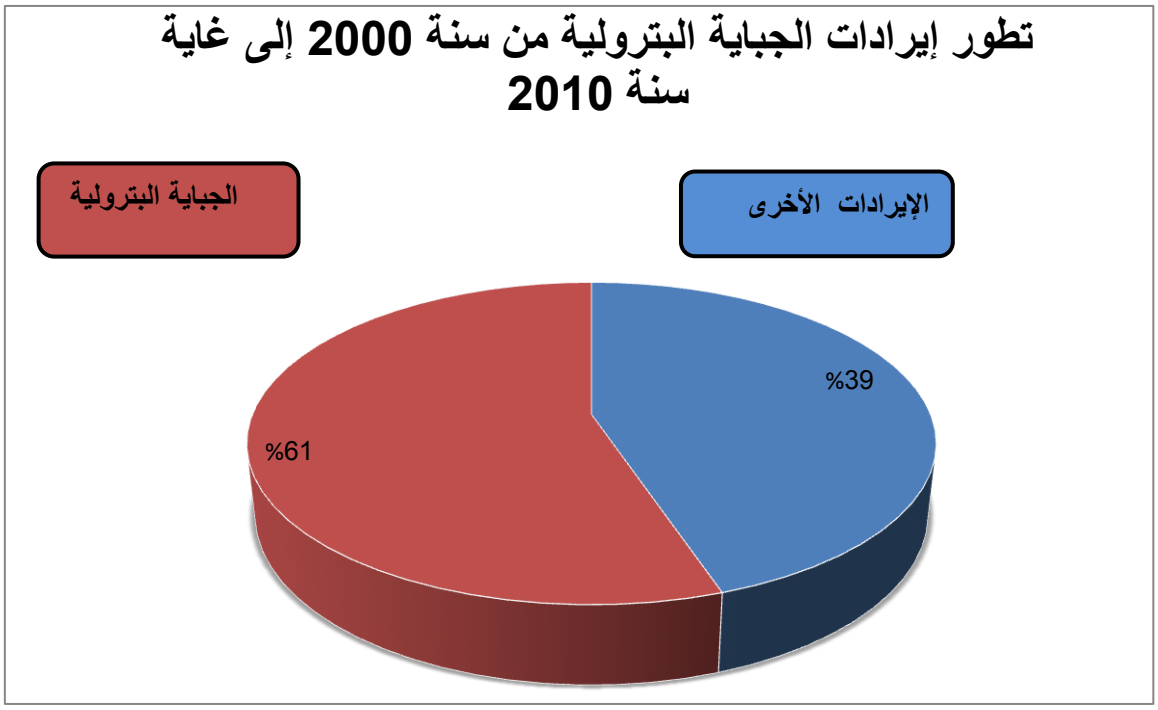

من اعداد الطلبة وفق معطيات الدراسة

التحليل: من الجدول رقم (1-1) والشكل (1-2) نستنتج أن هناك تزايد المداخل المحصلة من الجباية[1] النفطية وهذا للطفرة التي عرفتها الأسعار النفطية خاصة في سنة 2008 ، والتي زادت من حدتها الأوضاع السياسية والاقتصادية السالفة الذكر، التي كان لها الأثر في رسم السياسات وإحداث هزات اقتصادية. فمع بداية القرن الواحد والعشرين واحتداد بعض المشاكل السياسية والإقليمية، وظهور بؤر توتر، وبداية ما يسمي ب الحرب على الإرهاب أدت الأوضاع السالفة الذكر إلى الزيادة المطردة في الطلب على النفط عالميا، الوضع الذي استفادت منه دول أعضاء منظمة الأوبك عامة والجزائر خاصة، حيث لم تنزل الإيرادات من 2005 الجباية النفطية تحت مبلغ 100 مليار دينار جزائري منذ سنة 2002 ، وليتجاوزها المبلغ الضعف منذ سنة 2005 ، لم تنزل تحت قيمة 200 مليار دينار جزائري. فقد سجلت حصة إيرادات الجباية النفطية في سنة ما قيمته 235275 مليون دينارجزائري، وهذا يتزامن أيضا وتطبيق آليات الجباية النفطية الجديدة والضرائب المستحدثة في القانون النفطي.07/05 إن الجباية النفطية في العشرية الأولى للقرن الواحد والعشرين، حققت معدلات بلغت مستويات كانت في 1970-1985 والفترة 1986-1999على التوالي، لتصبح اعتيادية في هذه الفترة بمتوسط معدل 60.54والفترة2000 وخلافا لسنوات هذه الفترة التي تميزت بإيرادات ضخمة من الجباية النفطية، حدثت بعض

[1] امينة مخلفي، **اثر تطور انظمة استغلال النفط على الصادرات**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتورة، 2013، جامعة قاصدي مرباح ورقلة- ص- 288

الاضطرابات السلبية على سوق النفط أثرت على مردود الجباية وبالتالي على إيرادات الميزانية العامة، فمن معدل 74.34 % في سنة2000 تهاوت الأسعار ومعها الجباية النفطية)كما سبق ذكره بسبب الحرب ضد أفغانستان(التي سجلت في سنة 2001 معدل 63.52 % ، وقد سجل انخفاض سنة 2002 ب 62.86 % ، ثم عاودت أسعار النفط الصعود ومعها المداخل النفطية السابق قصوى، فتحقيق معدل 64.18 % في سنة 1981 ، أو معدل % 64.74 في سنة 1997 عد الأعلى وجراء الوفرة المالية التي عاشتها الجزائر، تم في هذه الفترة إنشاء صندوق ضبط الموارد 1 في جوان 2000 ،وكذا إصدار القانون الخاص بالمحروقات رقم 07/05الخاص بالمحروقات والذي تضمن هو الآخر ضرائب ورسوما جديدة ونظاما جبائيا وتنظيما محروقا تيا مبسطا وأكثر تحررا، مما أسهم في رفع حجم إيرادات الجباية النفطية وزيادة الاستثمارات في الصناعة النفطية.[1]

[1] امينة مخلفي، **اثر تطور انظمة استغلال النفط على الصادرات**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتورة، 2013، جامعة قاصدي مرباح ورقلة- ص- 289.

خلاصة الفصل الأول

من خلال ما تقدم في هذا الفصل والذي خصص في البداية لدراسة نمو قطاع المحروقات في الجزائر و تطوره إلى غاية سنة 2011، ولدراسة تطور الصادرات الجزائرية سواء الصادرات من النفط الخام أو من المشتقات النفطية أو من الغاز الطبيعي.

توصلنا في هذا الفصل إلى ان التاريخ التجاري الحديث للنفط في الجزائر قصير نسبيا ولكنه شهد تطورا ونموا لافتا خلال الالفية الجديدة باستغلال الثروة النفطية باعتبارها العصب الرئيسي للاقتصاد الوطني.

الفصل الثاني

المبحث الأول: تطور الصادرات و العوائد البترولية الجزائرية في فترة 2000-2011

للتعرف على الصادرات النفطية في الاقتصاد الجزائري من قطاع المحروقات، قمنا بدراسة كل من صادرات الجزائر الخاصة بالنفط الخام، المنتجات النفطية، والغاز الطبيعي.

المطلب الأول :تطور صادرات الثروة النفطية ومشتقاتها

تعد هذه ابرز نشاط في الاقتصاد الجزائري لجلب إيرادات للخزينة العامة وتمويل المشاريع والاستثمارات، حيث شهد هيكل تصدير المحروقات على مر العقود تقلبات على مستوى الإيرادات حيث في السنوات القليلة الماضية شهد تغيرا جذريا، تراجعت بمقتضاه مساهمة بعض المصادر لفائدة مصادر أخرى، حيث أصبح تصدير الخام هو الذي يغطى على الصادرات البترولية، ويمثل نسبة تزيد عن 28 %من الحجم الكلي للصادرات، فيما تراجعت مساهمة المشتقات البترولية والمكثفات،كما أن صادرات الغاز بنوعيه سجلت من جهتها طفرة نوعية وأصبحت تمثل أكثر من نصف حجم الصادرات الكلية.

الفرع الاول :صادرات الجزائر من النفط الخام:[1]

بعد فترة طويلة من الاستقرار في التسعينيات كانت هناك عودة قوية لصادرات النفط الخام مع السنوات الاولى للألفية الجديدة لينعطف منحنى الصادرات نحو الصعود المتواصل.

[1] مذكرة ليسانس، طبيب صالح ,مفتوح محمد الصالح, "**اثر تغيرات اسعار البترول على الاقتصاد الجزائري**" جامعة ورقلة 2010-2011, ص54

[1]-مذكرة ليسانس، طبيب صالح ,مفتوح محمد الصالح, "**اثر تغيرات اسعار البترول على الاقتصاد الجزائري**" جامعة ورقلة 2010-2011, ص54

جدول2-1:يبين تطور صادرات البترول الخام بالجزائر خلال الفترة(2000-2011)

الوحدة: ألف برميل

السنوات	الصادرات	السنوات	الصادرات
2000	461.1	2006	947.2
2001	441.5	2007	1253.5
2002	566.2	2008	840.9
2003	741	2009	747
2004	893	2010	709
2005	970	2011	698

المصدر: تقارير منظمة الأوبك 2003 ص23، 2005 ص33، 2012 ص49

لتحليل التطور قمنا بتقسيمه إلى فترتين:

فترة(2000-2004): سجلت بداية هذه الفترة انخفاضا في قيمة صادرات الجزائر من النفط الخام من قيمة 461 ألف ب/ي سنة 2000 إلى 442 ألف ب/ي سنة 2001، يرجع هذا الانخفاض إلى تدهور و ركود الاقتصاد الأوروبي و الأمريكي وقد زاد الوضع عند حادثة 11 سبتمبر2001 في الولايات المتحدة الأمريكية، ثم منذ سنة 2002 إلى 2005 تزايدت قيمة الصادرات لتصل الى924 ألف ب/ي سنة 2003، وهذا راجع إلى عودة انتعاش اقتصاد الدول الغربية بعد أحداث 11 سبتمبر وعودة زيادة الطلب على النفط الخام

شهدت سنة 2004 ارتفاع بنسبة 20% ويعود هذا الارتفاع إلى زيادة الاستهلاك المحلي(استهلاك جزائري) للنفط الخام ليصل إلى 656 ألف ب/ي سنة2004

فترة(2005-2011): نسجل في هذه الفترة الملاحظات التالية:

-نسجل نقص في كمية النفط الخام المصدرة من 970 ألف ب/ي سنة 2005 إلى 947.2 ألف ب/ي سنة 2006 ، ثم نسجل زيادة الصادرات سنة 2007 لتصل إلى ذروتها بقيمة 1253.5 ألف ب/ي أي بزيادة بنسبة 14% عن سنة 2006

-نسجل تناقص في قيمة صادرات نفط خام الجزائر من سنة 2007 إلى 2010 بنسبة 43% بحيث سجلت قيمة 709 ألف ب/ي سنة 2010 هذا التناقص بسبب آثار الأزمة المالية العالمية 2007 والتي مازالت إلى اليوم ظاهرة.[1]

الشكل2-1: منحنى تطور صادرات الجزائر من النفط الخام في فترة(2000-2011)

الوحدة: ألف برميل

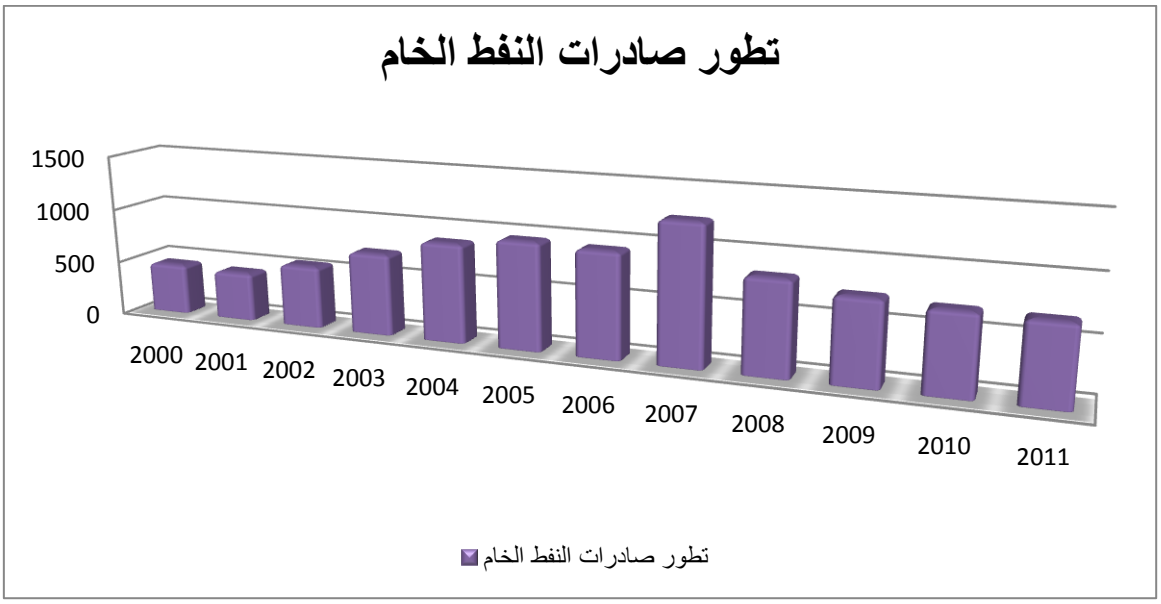

من اعداد الطلبة وفق معطيات الدراسة

الفرع الثاني: تطور صادرات المشتقات النفطية:

ما يلاحظ على طبيعة المشتقات البترولية المصدرة هو أنها تتكون أساسا من المشتقات الثقيلة وليس مشتقات قطاع النقل البري الخفيفة التي تعتبر أكثر طلبا في الاسواق الدولية، ووجهة التصدير هي الأسواق الأوروبية الغربية[1]

[1] أمينة مخلفي، مذكرة دكتوراه " أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات دراسة حالة الجزائر" 2011-2012، ص 341، بتصرف

جدول2-2: تطور صادرات المشتقات النفطية في الفترة(2000-2011)

الوحدة: ألف برميل

السنوات	الصادرات	السنوات	الصادرات
2000	544.3	**2006**	435.1
2001	555.8	**2007**	451
2002	527.2	**2008**	457
2003	528.3	**2009**	232
2004	446	**2010**	314
2005	464.4	**2011**	492

المصدر: تقارير منظمة الأوبك 2005 ص37 ، تقرير 2012 ص 54

لتحليل صادرات المشتقات النفطية قمنا بتقسيم تطورها إلى فترتين:

فترة(2000-2004): شهدت بداية هذه الفترة تناقض في قيمة صادرات الجزائر من المشتقات النفطية وزاد الوضع أحداث 11 سبتمبر2001 مما انعكس على صادرات المشتقات النفطية الجزائرية، ثم شهدت الفترة 2002-2004 عودة تزايد الصادرات مع ثبات نسبي لقيمتها وهذا راجع لعودة انتعاش اقتصاد الدول المستهلكة وزيادة الطلب على المنتجات النفطية.[1]

[1] نصر الدين شتيوي، ياسين يعقوب مذكرة ليسانس " **أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد الوطني من1990الى 2011**" مرجع سابق، ص55

الشكل2-3: منحنى تطور صادرات الجزائر من المشتقات النفطية فترة (2000-2011):

الوحدة: ألف برميل

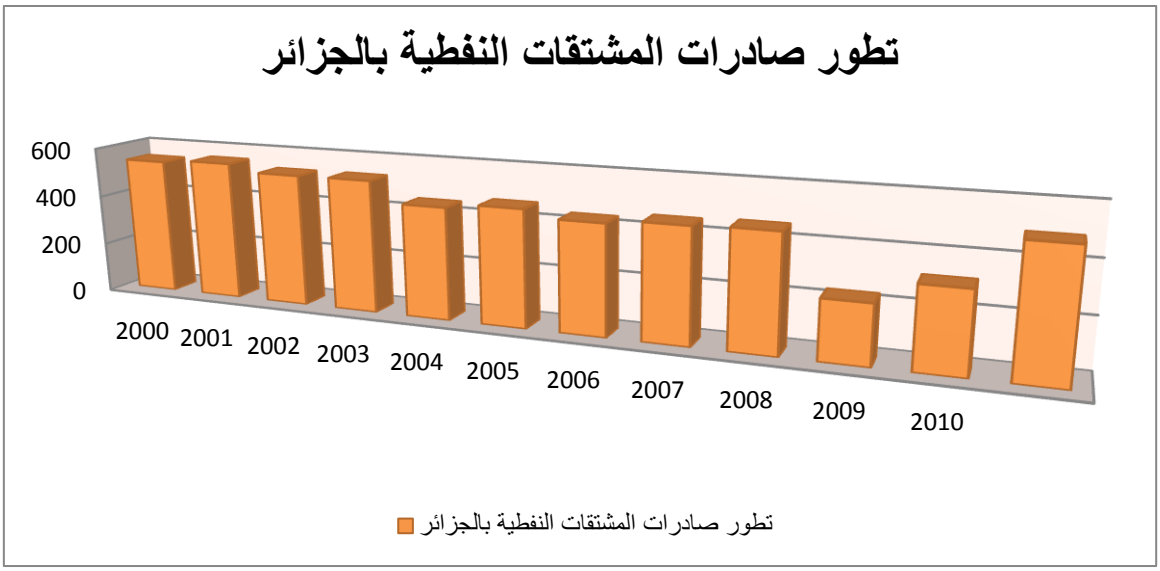

من اعداد الطلبة وفقا لمعطيات الدراسة

فترة(2005-2011): عرفت هذه الفترة تناقص فيقيمة الصادرات، منذ 2005 إلى غاية2008 كانت قيمة الصادرات متقاربة حيث في سنة 2008 قدرت قيمتها بـ 457 ألف ب/ي ثم انخفضت بما يقارب نسبة 50% لتصل إلى 232.5 ألف ب/ي سنة 2009 ، يعود هذا الانخفاض إلى الأزمة المالية العالمية لسنة2007 وآثارها على الاقتصاد الا أنه في سنة 2010 عاودت صادرات الجزائر من المشتقات النفطية في الارتفاع ووصلت إلى 31 ألف ب/ي بسبب زيادة انتاج المشتقات النفطية في هذه السنة لتصل إلى 492 ألف ب/ي سنة2011[1].

[1] 11 أمينة مخلفي، مذكرة دكتوراه " أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات دراسة حالة الجزائر" 2011-2012، ص343

المطلب الثاني: تطور صادرات الغاز لطبيعي:

يعتبر الغاز الطبيعي مورد استراتيجي في سياسة الطاقة الجزائرية الحالية و المستقبلية، وفي هذا المطلب تطرقنا إلى مراحل تطور صادرات الغاز الطبيعي بالجزائر خلال الفترة2005-2011.

جدول2-3: يبين تطور صادرات الغاز الطبيعي بالجزائر في الفترة(2000-2011)

الوحدة: مليار متر مكعب

السنة	الصادرات	السنة	الصادرات
2000	61.693	**2006**	61.600
2001	56.975	**2007**	58.370
2002	57.850	**2008**	58.830
2003	59.850	**2009**	52.670
2004	59.637	**2010**	57.359
2005	64.266	**2011**	52.017

المصدر: تقارير منظمة الأوبك 2005 ص41، 2012 ص56

الشكل2-4: منحنى يوضح تطور صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي خلال الفترة(2000-2011):

الوحدة: مليار متر مكعب

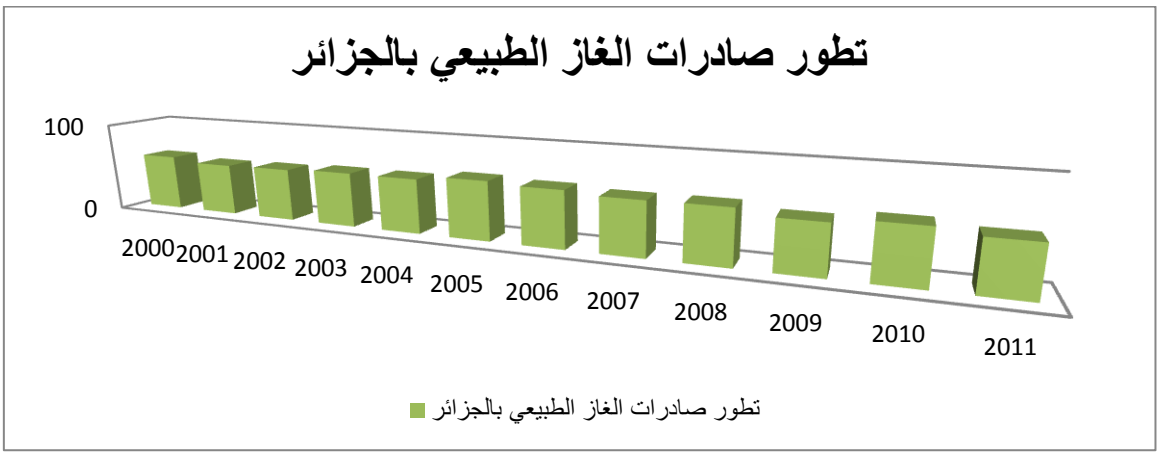

من اعداد الطلبة وفقا لمعطيات الدراسة

التعليق:

تبين المعطيات أن أرقام صادرات الغاز الطبيعي بالجزائر في ارتفاع مستمر على طول الفترة 2000-2011 ، لم تنخفض الا في سنوات معدودات

المطلب الثالث: العائدات النفطية الجزائرية في الفترة(2000-2011)

إن العائدات الجزائرية هي في مجملها من الصادرات و نحن نعلم أن التجارة الخارجية تصل فيها نسبة تركيز منتوج المحروقات في الصادرات الكلية إلى ارقام مرتفعة جدا وقد بلغت نسبة 98,3% في السنوات الاخيرة(منذ 2005 إلى الآن)، وهي هذا المطلب قمنا بتقديم تقديرات حول مداخيل الجزائر من صادرات النفط في الفترة**2000 -2011**

الجدول2-4: تقديرات مداخيل الجزائر من صادرات البترول ما بين 2000 -2011

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنة	المداخيل البترولية	السنة	المداخيل البترولية
2000	21.650	2006	53.065
2001	19.132	2007	63.455
2002	18.820	2008	82.0235
2003	24.105	2009	48.522
2004	32.324	2010	57.090
2005	45.631	2011	73.390

المصدر: تقارير منظمة الأوبك 2005 ص14، 2012 ص16

الشكل2-5:يبين تطور مداخيل الجزائر البترولية في الفترة 2000-2011

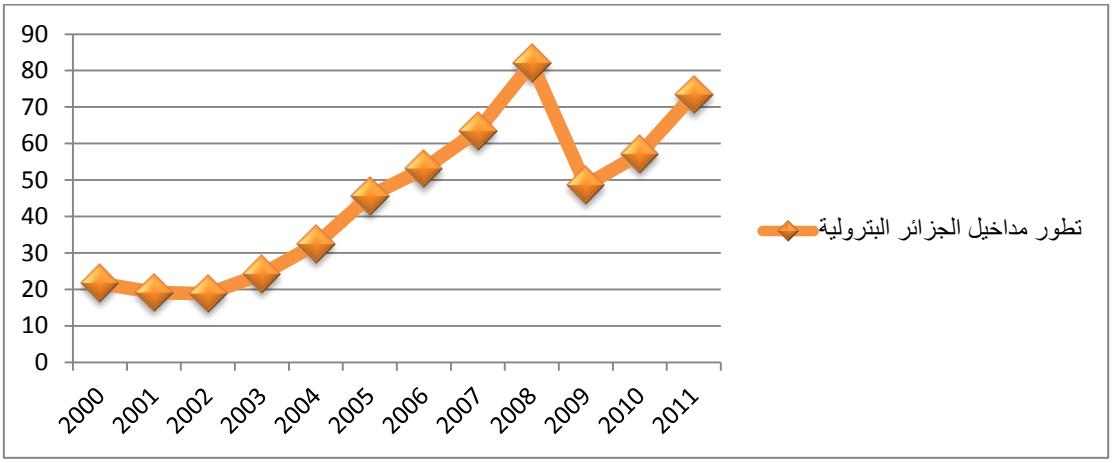

من اعداد الطلبة وفق معطيات الدراسة

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول تطور عائدات الجزائر و التي ترتكز اساسا على المداخيل البترولية والتي مثلت ما بين 97.5 %من مداخيل الدولة الاجمالية خلال فترة الدراسة ,لتحليل هذه المداخيل قمنا بتقسيم هذه السنوات إلى ثلاث فترات :

_الفترة الاولى :من 2000 الى2002 حيث بلغت المداخيل البترولية سنة 2000 إلى 21.650 مليون دولار امريكي واخذ بالتراجعالى غاية سنة 2002 حيث بلغت المداخيل قيمة 18.820 مليون دولار امريكي

_اما الفترة الثانية تمتد من سنة 2003 إلى غاية سنة 2008 حيث كان هنالك تحسن ملحوظ في استمرار الصعود في قيمة المداخيل البترولية حيث بلغت سنة 2004 قيمة 32.324 مليون دولار امريكي إلى ان وصل سنة 2008 إلى غاية 82.0235 مليون دولار امريكي .

_ أما الفترة الثالثة فهي تمتد من سنة 2009 إلى غاية 2011 وبسبب تداعيات الازمة المالية العالمية ، تراجعت قيمة المداخيل الى غاية 48.522 مليون دولار امريكي ,واخيرا اخذت بالصعود سنة 2010 والى ان بلغت سنة 2011 قيمة 73.390 مليون دولار امريكي .

المبحث الثاني: أثر العائدات البترولية على الاقتصاد الوطني فترة 2005-2011:

المطلب الأول: أثر العائدات البترولية على الميزان التجاري:

أولا: الصادرات الجزائرية في الفترة(2005-2011):

جدول2-5:تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2005-2011)الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	الصادرات الاجمالية	الصادرات من المحروقات	الصادرات خارج المحروقات
2005	46.001	45.631	907
2006	54.613	53.221	1184
2007	59.518	63.455	1312
2008	61.312	82.035	1003
2009	72.417	48.522	1540
2010	75.224	57.090	1420
2011	81.015	73.390	1350

المصدر: تقارير منظمة الأوبك2008 ص12، 2012 ص16 ،احصائيات المركز الوطني للإعلام والاحصائيات

التعليق:

من خلال الجدول نلاحظ أن هيكل الصادرات الجزائرية حصته الأكبر في الصادرات من المحروقات، الا ان الصادرات غير النفطية عرفت تطورا ملحوظا خلال هذه الفترة لتصل الى 1312 مليون دولار سنة2007، وهذا ما يفسر جهود الدولة في تنمية الصادرات خارج المحروقات والمتمثلة في برنامج الانعاش وبرامج دعم النمو الاقتصادي.

الا أن حجم هذه القيم يبقى بعيد عن آمال السلطات العمومية في الجزائر في بلوغ الهدف الذي رسمته المتمثل في الوصول الى تصدير 2مليار دولار أمريكي من المنتجات غير النفطية في آفاق 2000 ، تمثل الصادرات غير النفطية 3,2% من الحجم الاجمالي للصادرات، أما فيما يتعلق بالصادرات الاجمالية فإن قيمتها عرفت تزايد طوال الفترة المدروسة مترافقة مع الزيادة المستمرة مع الصادرات النفطية حيث عرفت أرقام قياسية وانتقلت حصيلة الايرادات الاجمالية والتي تمثل الصادرات النفطية فيها أكثر من96% من 45.631 مليون دولار سنة2005 الى

73.390 مليون دولار سنة 2011 أي زيادة بنسبة 11.9%عن السنة التي قبلها وهذا التطور مرتبط بالزيادة والارتفاع المستمرين لأسعار النفط.

الشكل2-6: منحنى تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة(2005-2011):

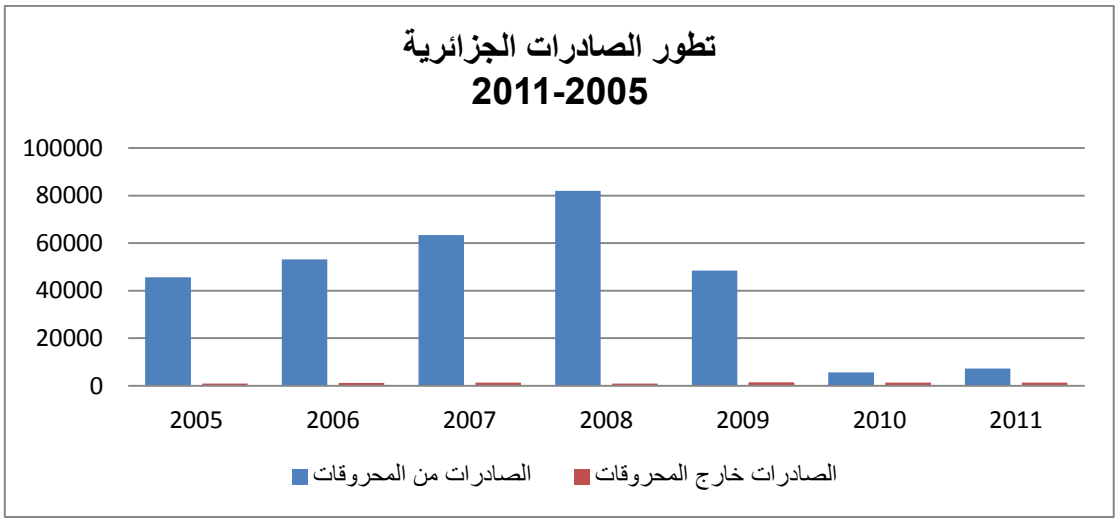

من اعداد الطلبة وفقا لمعطيات الدراسة

ثانيا: الواردات الجزائرية في الفترة(2005-2011)

جدول 2-6:تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة(2005-2011)الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	الواردات الاجمالية
2005	20357
2006	21456
2007	27439
2008	27600
2009	25875
2010	23634
2011	24570

المصدر: من اعداد الطلبة وفق لإحصائيات المركز الوطني للتخطيط و الاحصاء

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن حصيلة الواردات عرفت خلال هذه الفترة ارتفاعا مستمرا منتقلا من 20357 مليون دولار أمريكي سنة2005 الى ما يقدر بـ 24570 مليون دولار سنة 2011، وهذا الارتفاع والتطور في حجم الواردات مرتبط بالتزايد المستمر في أسعار النفط، ويعود كذلك الارتفاع الى السياسة التنموية التي اعتمدتها الجزائر في هذه الفترة والمتمثلة في برنامج الانعاش ودعم النمو التي اعتمد فيها على زيادة حجم الواردات، ومن خلال ما سبق يتبين أن حصيلة الواردات خلال الفترة 2005-2011 يتعلق بشكل كبير بأسعار النفط والعائدات المحصلة من ارتفاعها والتي عرفت ارقاما قياسية في هذه الفترة.

الشكل2-7: منحنى تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة(2005-2011):

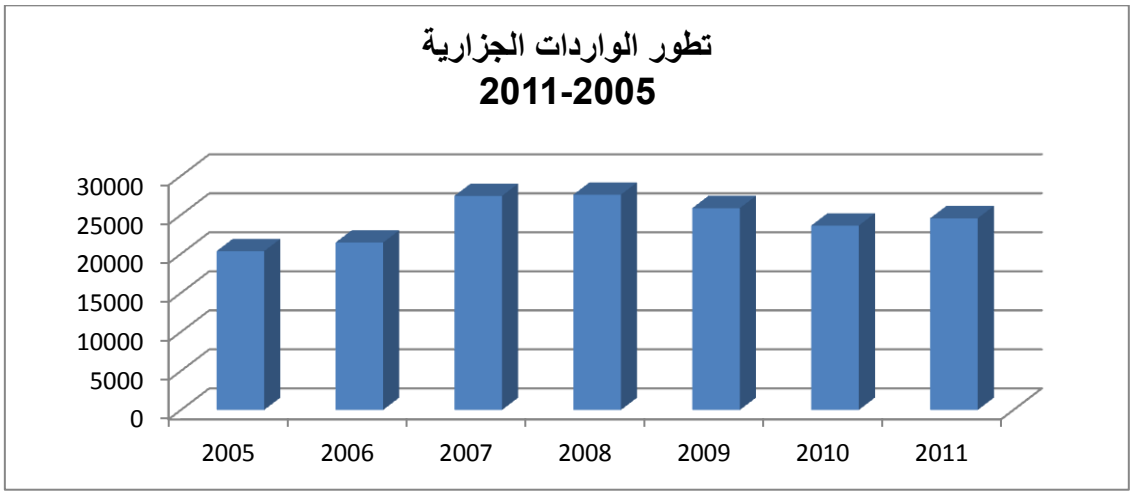

من اعداد الطلبة وفقا لمعطيات الدراسة

المطلب الثاني: أثر العائدات البترولية على الناتج الداخلي الإجمالي

-موقع النفط من هيكل الانتاج:[1]

لقد أعطيت كل الاهتمامات الضرورية لمعظم القطاعات الاقتصادية المتواجدة على مستوى الاقتصاد الوطني، فلاحة، صناعة، وتجارة وغيرها، الا أن الأهمية النسبية لكل قطاع تختلف حسب مكانته ووزنه، و بما أن قطاع

[1]-قويدر قوشيح بوجمعة " انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر" مذكرة ماجستير جامعة الجزائر2008-2009 ،ص126، نقلا عن: غربال محمد، رزقة سيدي عمر" تأثير تذبذب أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة دراسة حالة الجزائر والكويت" جامعة ورقلة 2010-2011 ص42

المحروقات كانت له أهمية بالغة نظرا لطبيعته الخاصة ودوره الأساسي في تحقيق التراكم الوطني، فهو يعتبر قاطرة النمو الاقتصادي، ويساهم بصفة مباشرة وغير مباشرة في تحريك قطاعات الاقتصاد الوطني

ويمكن تتبع أثر تطور قطاع المحروقات على الناتج الداخلي الاجمالي وعلى بقية القطاعات الأخرى من خلال الجدول التالي:

جدول 2-7:يمثل مساهمة القطاع النفطي في الناتج الداخلي الاجمالي خلال الفترة 2005-2011

القطاعات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الناتج الداخلي الاجمالي	7544	8460.5	9374.2	8512.3	8101.3	5202	5341
المحروقات	3352.9	3882.2	4137	3981.1	334.1	354.6	346.2
الفلاحة	579.7	638.7	721.8	689.4	623.2	643.9	655.3
صناعة معملية	403.2	426	433	399	312	324	337
ادارة عمومية	634.8	677.2	788.6	645.5	591.8	598.3	607.6
أخرى	2573.4	2826.4	3293.8	2854.8	2142.5	2193,3	2243.7
خارج المحروقات	4191.1	4568.3	5237.4	4925.2	4312.7	4340,3	4521.7
نسبة المحروقات من الناتج الاجمالي %	44.44	45.94	44.13	37.15	29.33	30.05	32.14

المصدر: مذكرة ماجستير انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الجزائر ص132 واحصائيات المركز الوطني للإعلام و الاحصاء

التعليق:

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن الناتج الداخلي الاجمالي في ارتفاع والذي ارتفع من 7544 مليار دينار سنة 2005 الى مليار دينار سنة2011، وبذلك فقد تضاعفت قيمة الناتج الداخلي الاجمالي وجاء هذا الارتفاع

نتيجة التطور الكبير والمتسارع في حصيلة قطاع المحروقات التي انتقلت من3352.9 مليار دينار سنة 2005 الى سنة 2011، و بهذا فقد عرف الاقتصاد الوطني ارتفاعا في الناتج المحلي الخام والذي نما بنسبة 2.5%.

المطلب الثالث: أثر العائدات البترولية على ميزانية الدولة:

ان موارد المحروقات أصبحت تلعب دورا هاما في توازن الميزانية العامة للدولة خاصة و أن الايرادات البترولية تمثل أهم مصدر لإيرادات الميزانية، وهذه النسبة في ارتفاع مستمر نظرا لأهمية النفط و ارتفاع الطلب عليه و ارتفاع أسعاره.

أولا: مساهمة الايرادات النفطية في ميزانية الدولة:

جدول2-8: يوضح مساهمة الايرادات النفطية في ميزانية الدولة خلال الفترة(2005-2011)

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	ايرادات الجباية النفطية	مجموع الايرادات العامة	نسبة الجباية النفطية الى الايرادات العامة
2005	916000	1667920	54.91%
2006	973000	1802616	53.97%
2007	970200	1924000	50.42%
2008	1628500	2786600	58.44%
2009	1835500	3081500	59.56%
2010	1472400	2992400	49.20%
2011	1532100	3224500	52.13%
			54.04%

المصدر:مذكرة دكتوراه أمينة مخلفي، مرجع سابق ص289

نستخلص من الجدول أعلاه أن المداخيل المحصلة من الجباية النفطية وهذا للطفرة التي عرفتها الأسعار النفطية خاصة سنة2008، تميزت هذه الفترة بإيرادات حيث وصلت نسبة الجباية النفطية الى الايرادات الكلية للميزانية العامة 60.54% .

ثانيا: أثر الجباية النفطية على النفقات العامة للدولة:

جدول2-9: يوضح أثر الجباية النفطية على النفقات العامة للدولة خلال الفترة(2005-2011)

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	إيرادات الجباية النفطية	معدل النمو%	النفقات العامة	معدل النفقات%	معامل التبعية%
2005	916000	63.53	2052000	113.38	44.63
2006	973000	73.53	2428500	152.53	40.06
2007	970200	73.21	3623758	276.82	26.77
2008	1628500	190.74	4322851	394.51	37.67
2009	1835500	227.7	5191458	439.83	35.35
2010	1472400	162.87	5860860	509.44	25.12
2011	1598670	170.5	6703180	572.23	39.23

المصدر: مذكرة دكتوراه أمينة مخلفي، مرجع سابق،ص291

من خلال الجدول نسجل ارتفاعا في قيمة النفقات العامة بنسبة زيادة 162.87% ما بين سنة 2005 و 2011 ، وارتفع معامل التبعية النفطية إلى أعلى مستوياته ثم انخفض في سنة 2010 إلى 25.12% إلا أن هذا الانخفاض لا يغير النتيجة الحتمية و الواضحة في الجدول أعلاه وهي اعتماد الجزائر في تغطية نفقاتها العامة على محاصيل الجباية النفطية ومن هنا يتضح جليا الأثر المباشر لإيرادات الجباية النفطية على حجم النفقات العامة.[1]

[1] مذكرة دكتوراه أمينة مخلفي، مرجع سابق،ص291، بتصرف

خلاصة الفصل الثاني:

بعد الدراسة التي قمنا بها في هذا الفصل نجد أن اقتصاد الجزائر عرف تطور كبير خلال السنوات الأولى للألفية الجديدة وهذا بالانتعاش الذي شهده ميزان المدفوعات، ومما لا شك منه أن قطاع المحروقات يحتل مكانة جد هامة في الاقتصاد الوطني فمجمل صادراته تكمن في المحروقات التي تسمح له بجلب العملة الصعبة والتي بدورها تساهم في التطور الاقتصادي، إذ تمثل منتجات النفط والغاز (97.5)% من صادرات الجزائر و(60%) من إيرادات الدولة ومن (25 إلى 30%) من إجمالي الناتج المحلي

من الأكيد أن كل هذه النسب الكبيرة عكست فكرة أن أي خلل أو أزمة في القطاع البترولي على المستوى العالمي سيؤثر حتما على الاقتصاد الوطني .

الخاتمة

الخاتمة

تضمن هذا البحث يتضمن دراسة لتطور قطاع المحروقات في الجزائر منذ نشأته إلى سنة 2012 اهتممنا أيضا بالعوائد البترولية في الجزائر وتطورها عبر السنين ،أين القينا أوجه الاهتمام حول اثر هاته العوائد على الاقتصاد البترولي ، طرحنا هذا الموضوع في فصلين اشرنا في الأول لتنامي قطاع المحروقات الجزائري أما الفصل الثاني فقد تضمن أهمية قطاع المحروقات على الاقتصاد وقد جاءت هذه الدراسة بجملة من الاستنتاجات نلخصها في النقاط التالية:

-يندرج الاقتصاد الجزائري ضمن الاقتصاديات الريعية يعتمد على المداخيل البترولية.

-تبني الجزائر إستراتيجية شاملة من اجل النهوض بالاقتصاد الوطني تعمل على استغلال الاحتياجات المتاحة ضمن سياسة رشيدة ،وفي إطار تنظيم وتشريع بترولي يتكفل بحماية هذه الثروة وعدم هدرها و تنظيم و تشريع بترولي يتكفل بحماية هذه الثروة وعدم هدرها و توظيفها بما يخدم الاقتصاد الوطني حاليا وبحفظ الأجيال المقبلة حقها منها مستقبلا فهي مازالت تبحث كيف تزيد من صادراتها من المحروقات وتركز على قطاع الغاز.

-تحديد إستراتيجية بعيدة المدى من اجل تنمية الاقتصادية الوطني خارج قطاع المحروقات ، الأمر ليس بالصعب خاصة أمام الاحتياجات الكبير من الصرف الأجنبي التي فاقت 90 مليار دولار أمريكي.

-الاهتمام أكثر بالنقاش الاقتصادي في المؤتمرات والندوات الدولية حول قضايا المحروقات والمنظمة العالمية للتجارة لان تطور الأحداث أكد أن الجزائر كانت بعيدة عن ما يجري في ساحة الفكر الاقتصادي .

-الاستمرار في التعاون بين بلدان الأوبك للمحافظة على تماسكها وقد أظهرت العلاقات الدولية في مجال الطاقة إن ثبات منظمة الأوبك في وجه الهجمة الشرسة للشركات العالمية وحكومتها لكان سندا حقيقيا للدول المنتجة للبترول المستقلة خارج منظمة الأوبك .

- ثراء الجزائر هو ثراء ريعي ظاهري لا ينبئ عن تطور اقتصادي التكنولوجي ،ويؤدي دوما إلى الوقوع في منزلق السراب البترولي لان ارتفاع الأسعار و زيادة الفوائض المالية تؤدي إلى نمو المؤشرات الكمية الاقتصادية كنمو الدخل القومي ودخل الفرد ومعدلات الاستثمار، أي أنها مؤشرات إحصائية وتوحي بتحسين الأوضاع

الاقتصادية ، مع أن التنمية الشاملة باعتبارها أحداث تغيرات جذرية في الهيكل الاقتصادي الوطني للخروج من حالة التخلف تبقى بعيدة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع المعتمدة :

أ- الكتب :

- محمد احمد الدوري،**محاضرات في الاقتصاد البترولي**،ديوان المطبوعات الجامعية.
- عبد اللطيف بن اشنهو ,"**الجزائر اليوم بلد ناجح**"، بدون طبعة
- ضياء مجيد الموسوي ,**ثورة أسعار النفط**، ديوان المطبوعات الجامعية "الجزائر "2004.

ب-المجلات:

- **مجلة في العلوم الإنسانية**WWW.ULUM.NL السنة السابعة ،العدد 201045 .**مجلة العلوم الإنسانية** ،جامعة محمد خيضر –بسكرة-،العدد 8 ،كربالي بغداد.
- وصاف سعيدي، **"تنمية الصادرات و النمو الاقتصادي في الجزائر الواقع و التحديات"** جامعة ورقلة

ج-المذكرات:

- بوعكة محمد كمال، مذكرة ليسانس **"الجباية البترولية وأثرها على الميزانية العامة-حالة الجزائر"** جامعة ورقلة 2010-2011
- شرقي جوهرة . **بناء نموذج تنبئي للجباية البترولية** . مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير جامعة الجزائر . دفعة 2003 .
- عبد المجيد رقي ،أحسن حميش،علالصابور ،**دور الجباية في الميزانية العامة للدولة (دراسة حالة الجزائر)** 2007-2008 مذكرة ليسانس ،المركز الجامعي بالمدية.
- بوعكة محمد،الجباية البترولية **واثرها على الميزانية العامة للدولة(دراسة حالة الجزائر)**2010-2011 المركز الجامعي بالمدية.
- نصر الدين شتيوي ،يسين يعقوب ،**اثر تغيرات اسعار البترول على الاقتصادالوطنيالفترة 1990-2011** مذكرة ليسانس ،جامعة ورقلة.
- طبيب صالح ،مفتوح محمد الصالح،**اثر تغيرات اسعار البترول على الاقتصادالجزائري**،مذكرة ليسانس 2010-2011 جامعة ورقلة.

- امينة مخلفي، **أثر تطور انظمة استغلال النفط على الصادرات**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتورة، 2013، جامعة قاصدي مرباح ورقلة
- بلقاسم سرايري . **دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي أفق الانضمام إلى المنطقة العالمية للتجارة** . رسالة ماجستير . جامعة الحاج لخضر – باتنة. دفعة 2008 .

- عيسى مقليد . **قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية** . مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير. جامعة الحاج لخضر – باتنة – دفعة 2008 .مذكرة ليسانس "تحديات سونطراك في السوق النفطية " إعداد أمحمد نسرين تحت إشراف بن شعيب نصرالدين2004-2005.
- عبد الرؤوف عبادة ،عبد الغفار غطاس اثر تذبذبات سعر النفط على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية و قياسية من 1970-2007 جامعة ورقلة

- محمد التهامي طواهر ،امال رحمان ،سارة لحيمر،ملتقى دولي "**مسيرة قطاع المحروقات قي الجزائر (1956-2012)**"

د- **المنشورات الرسمية** :

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية :
- العدد : 50 : القانون رقم 07/05

هـ- التقارير:

- المركز الوطني للإعلام والاحصاء
- التقرير السنوي للأمين العام لمنظمة الاوبك لسنتي 2011 و 2009
- التقرير السنوي لمنظمة الاوابك 2007-2012
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد

الملاحق

ملحق رقم 01:

AL ’EXPORT:

EXPORTATEUS	POIDS – KG-	VALEUR – DA-	USD	PART%
SPA SONATRACH	**985628**	**799314960**	**103073287**	**34.96**
SPA HALLIBIRTON ENTREPRISE DE SERVICESAUX PUITS	**27582**	**1102693607**	**14217390**	**4.84**
SUCCURSALE	**182172**	**1039470688**	**13402239**	**4.55**
BP EXPLORATION ELDJA LPZAIR LIMITED	**45837**	**570563919**	**7356484**	**2.50**
BP AMOKO EXPLORATION – IN AMENAS- LIMITED	**60170**	**513523408**	**513523408**	**2.25**
FIRSET CALGARY PETROLUMS	**86358**	**511970868**	**13402239**	**2.241.96**
SPA SAHARA WELL CONSTRUCTION	**921481**	**449175552**	**7356484**	**1.87**
CERVICES SPA ENTREPRISE NATIONALE DE TRAVUX AUXPUITS	**159920**	**426864044**	**4721014**	**1.60**
PETRPFACE E ET CINTRENATIONAL LIMITED	**52982**	**366190196**	**4565027**	**1.55**
HALLUBIRTON ENERGY SERVICES INC ALG	**542935**	**354060404**	**45561603**	**1.55**
ASPA ENTREPRISE NATIONALE DE FORAGE	**314049**	**353407510**	**3938049**	**1.34**
BPNATTI	**16783**	**305432210**	**3921929**	**1.33**
SPA RED MED ADRAR	**84617**	**304183017**	**3338883**	**1.13**
SPA SAIPEM	**3043805**	**258962017**	**187608389**	**63.64**
TOTAL 427446	549188434	13880999	100.00	

Source :Centre Nationl de l’informatique et de Statistique

ملحق رقم 02:

DERECTION REGIONAL	NOMBRE DECLARATION	VALEURES MELLIONS DA	POIDS TONNES	PART EXPORT %-NPREDECT
-	**EXP**	**EXP**	**EXP**	
TOTALS	**7502**	**1.872.413**	**110.098.844**	100

Source :Centre Nationl de l'informatique et de Statistique

ملحق رقم 03:

توقعات الطلب العالمي على البترول للاعوام 2010 الى 2020

مليون برميل /يوميا

الجهة	**تقديري 2010**	**تقديري 2020**	**نسبة الزيادة -1995 2010**	**نسبة الزيادة من 1995 الى 2020**
OECD	**48.1**	**%50.7**	**%18.5**	**%24.9**
بقية دول العالم	**46.0**	59.9	55.9	**103.1%**
	94.2	**111.0**	**55.9%**	**%58.3**

SOURCE : IEA(world energy outlook)1998.P90